



المدخل المؤدي إلى صالة تفتيش الجمارك مغلق بسبب الإضراب (هاني الشمري)



تكس عدد كبير من الشاحنات داخل ميناء الشويخ بسبب اضراب العاملين في الجمارك

شلل تام في مختلف الموانئ والمناذ الحيوية في ظل غياب أي بوادر واضحة لحل الأزمة

إضراب الجمارك يهدد الأمن الغذائي وينذر بعواقب أسوأ ونزول العسكريين بدل الجمارك يصدوم بعدم الاختصاص



عدد من رجال الجمارك تواجدوا في الميناء ولكن بدون عمل



عبدالعزیز الخالدي



بدر العازمي



علي السكوني



عجمي المتلقم



عبدالرحمن السميطة

دون الغالبية الأخرى رغم تشابه الأوضاع والظروف والمبشرات مما شكّل تفرقة صارخة وانتقائية لا ترضاهما ولا نقرها أبداً في الحركة العمالية التي تسعى جاهدين من خلالها لتحقيق التوازن بين جميع شرائح العاملين بجمع المواقع، ولقد سبق أن نادينا بسرعة الاستجابة للمطالب العمالية تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وحذرننا من تداعيات الأوضاع في المستقبل، وما نحن قسي الوقت الراهن نجد نتائج المعالجات الخاطئة تخرج إلى الواقع وأن من شأن الإصرار على عدم أو التراخي في الاستجابة لهذه المطالب العادلة أن يزيد من حدة الأوضاع ويؤثر على أداء وإدارة المرافق والخدمات العامة للدولة، ومن هنا باتت من الأهمية بمكان أن تتم معالجة الأمور بشفاافية وتجرد بما يرفع الظلم والغبن الذي لا زال مستمرا رغم الإصلاح المتواصل من كل فصائل المنظمات النقابية.

واختتم العازمي تصريحه بأن الاتحاد لن يقبل بناتا أي إهدار أو انتقاص لهذه المطالب والحقوق وسيسعى جاهداً ومن خلال التعاون والتلاحم بين جميع النقابات إلى العمل بكل همة وإصرار على تحقيق كل المطالب التي تهتم كل العاملين بالجهات الحكومية بما فيها الحق في الإضراب ولينحمل في ذلك كل من يعاند أو يبطل في تلبية المطالب العادلة.

● أسامة أبو السعود
عبدالهادي العجمي

وعما أثاره البعض من نزول الجيش أو الشرطة لتولي العمل بدلا من العمال المضربين عن العمل قال السكوني: «إذا نزل الجيش أو الحرس فسلأجاً للمنظمات الدولية سواء منظمة العمل الدولية أم الأمم المتحدة لأنني عضو في منظمة النقل البحري الدولي».

من جهته، قال رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي بدر خالد العازمي إن الاتحاد يقف بكل قوة ليدعم مطالب الأخوة العاملين بالإدارة العامة للجمارك في الإضراب عن العمل الذي قاموا به مؤخرا، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الإضراب قد جاء عقب مطالبات عديدة ومساع مجلس إدارة النقابة وعلى جميع المستويات والأصعدة والمطالبات المستمرة والخاصة بالمطالبة بإقرار الكوادر الخاصة بالعاملين بالإدارة العامة للجمارك أسوة ببعض الكوادر الأخرى التي تم إقرارها نظرا للخدمات الجبلية والكبيرة التي يقوم بها الأخوة موظفو الإدارة العامة للجمارك، فهم العين الساهرة لتأمين منافذ البلاد الجوية والبحرية والبرية ويتحملون الكثير من المشاق والأعباء التي تتصل بالمصالح العليا للبلاد، ويشكلون أهم روافد ومصادر الدخل العام للدولة والذي يصب في النهاية في مصلحة المواطن الكويتي ويواجهون الكثير من المخاطر، ومن ثم فكان من الطبيعي أن تتم الاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، إلا أنه للأسف ترنحت واستجابت لبعض

تقضي بعدم جواز الجمع بين الدلات ذات الطابع الهندسي الخاصة بمساعدي المهندسين. كذلك الأخوة العاملون في وزارة النفط طبيعة عملهم هي الإشراف على جميع شركات البترول ولم يتم منحهم أي بدل أو كادر علما أن هناك مجموعة منهم تمارس نفس عمل الشركات وهذا فيه إجحاف لهذه الشريحة رغم أن إجمالي تكلفتهم لا تتجاوز الـ 5 ملايين دينار في السنة.

مسؤول الباحث الشرعي المحاسبين

10 منح المتقاعدين زيادة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، بحيث تكون زياداتهم لا تقل عن 30٪ من الراتب، وأكد المتلقم أن الاتحاد الوطني مستمر في المطالبة بتحقيق المطالب العادلة بين جميع موظفي الدولة، كما نص عليها الدستور الكويتي «الناس سواسية في الحقوق والواجبات».

بدوره قال رئيس نقابة الموانئ الكويتية علي السكوني إن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي «خذلنا وأيد، وضحك علينا واتحاده أمام دراسة التي على أساسها أقر 25٪ زيادات للمواطنين ورفض إقرار كوادرنا العادلة».

والجاءت في تصريح له «الأنباء» «اجتمعت مع مجلس الإدارة ومعنا نقابة الطيران المدني رجب الرفاعي وسندد موعد الإضراب قريبا».

زملاتهم في الوزارات الأخرى والحاصلة على كوار خاصة من الإداريين لاتطابق هذه الزيادة عليهم أيضا.

3 الوظائف الإشرافية في جميع وزارات الدولة ومؤسساتها يجب أن توحده حيث أن هناك فوارق كبيرة بين الوزارات المختلفة (رئيس قسم - مراقب - مدير).

4 المطالبة بصرف مرتب ستة لكل من أمضى 25 سنة خدمة في الدولة ويرغب في التقاعد وصرف مرتب ستة ونصف السنة لكل من أمضى 30 سنة خدمة في الدولة في حالة تقاعده وهذا فيه تشجيع للقيادات القديمة للتقاعد وفتح المجال لضخ دماء جديدة في الوزارات والمؤسسات الحكومية تحقيقا لرغبات صاحب السمو الأمير ودعم الكفاءات الشابة في تولي القيادة بنهج جديد مع الحكومة الجديدة.

5 بالنسبة لمعاوني القضاء لا بد أن تكون هناك نسبة وتناسب فيما بينهم وبين القضاة وذلك بسبب طبيعة العمل المرتبطة بالقضاة والمحكم وهم من جميع الشهادات والدرجات الوظيفية على الباب الخامس.

6 تعديل بعض البنود الداخلية والمطروحة لدى ديوان الخدمة المدنية منذ فترة طويلة والخاصة بالهيئة العامة للصناعة.

7 إلغاء المادة السابعة الصادرة بالقرار رقم 2010/3 والخاصة بالمؤسسة العامة للموانئ والمؤسسة العامة للطيران المدني التي

نظرا لما تمر به البلاد والمنطقة من مشكلات وينبغي علينا جميعا تغليب مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

3 وردا على سؤال حول رؤيته لما تردد من نزول الجيش والشرطة لتسيير الأعمال في الموانئ بدلا من الجمارك المضربين عن العمل قال السميطة «نزول الجيش والشرطة مخالفة للقوانين الدولية التي وقعت عليها الكويت، فهذه مؤسسات عسكرية ويجب أن تترك لهذا المستوى والمنعطف الخطير، وشدد على أن الجيش والشرطة ليسوا أصحاب الاختصاص ونزولهم غير فاعل، بل تعطيل للعمل، وتتمنى الا نصل لهذه المرحلة من التازيم».

من جانبه، أكد نائب رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عمسي المتلقم أنه من منطلق التعاون المشترك فيما بين الاتحاد والحكومة ومن أجل تحقيق المطالب العادلة للطبقة العاملة فقد قام الاتحاد بتزويد سمو رئيس الوزراء بالمقترحات التي تتناسب مع الوضع الحالي الذي تمر به البلاد وذلك من أجل المصلحة العامة وتلتخص هذه المطالب في التالي:

1 أجمعت نقابات الاتحاد الوطني على أن هذه الحياة غير مرضية وغير عادلة، حيث أن هناك مجموعة من الموظفين الكويتيين لا يزيد راتبهم أكثر من 50 دينارا أي أنهم يتساوون مع زيادة الموظفين غير الكويتيين.

2 أن هناك وزارات ومؤسسات بالدولة لم يحصلوا على كوار وبهذا لايزال هناك فجوة كبيرة بين رواتبهم ورواتب

اليوم الرابع على التوالي استمر إضراب موظفي الجمارك في مختلف الموانئ الحكومية ما تسبب في شلل تام مختلف المنافذ الحيوية في ظل عدم وجود بوادر واضحة لحل الأزمة حتى يوم أمس، ويعيدنا عن الخسائر المادية الفادحة التي تتعرض لها الكويت يوميا بسبب هذا الإضراب أصبحت البلاد أمام خطر يهدد أمنها الغذائي بشكل مباشر بسبب عدم دخول السلع الغذائية، وهذا ما اعترفت به وزارة التجارة أمس، حيث أعلنت أن هناك بوادر لنقص بعض السلع الغذائية في الأسواق المحلية وهو الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب تعثر دخولها إلى البلاد.

وأعربت الوزارة قسي بيان صحافي أمس عن قلقها حيال احتمالية تنامي هذا النقص نظرا لتعثر بعض الأعمال الجمركية المسؤولة عن دخول هذه السلع ما قد يؤثر سلبيا على الأمن الغذائي للبلاد، موضحة أنها بدأت تنفيذ عدد من الإجراءات لمعالجة المشكلة وفق الإمكانيات المتاحة للوزارة.

وأشارت إلى أنها تعمل على الحد من الآثار السلبية لهذه المشكلة وقطع الطريق على تفاقمها لاسيما أنها تتعلق باحتياجات المستهلكين.

وأكدت الوزارة فقها بأن المستهلكين لن يبالبوا في شراء المواد والسلع الغذائية والإكتفاء بالشراء على قدر الحاجة منبهة إلى أهمية تعاون المستهلكين في مثل هذه الحالات التي تتطلب وعيا وتعاونيا بالغين.

وأضافت الوزارة أنها تتابع هذه المشكلة بشكل مستمر عبر مختلف قطاعاتها ذات الصلة، معربة عن أملها في أن يتم قريبا استئناف دخول هذه السلع بما يعزز الأمن الغذائي للبلاد ويضمن توفير جميع احتياجات المستهلكين.

على صعيد مطالبات النقابيين أكد رئيس اتحاد عمال وموظفي الكويت عبدالرحمن السميطة أن الاتحاد قام برفع مذكرة تفصيلية لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تتضمن حولا جزئية لمشكلة الكوادر والزيادات، متمنيا الأخذ بها، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أن الاتحاد يمد يد التعاون والعون للحكومة

نقابة «إيكويت».. زيادة القطاع الخاص غير مجزية وتقتل طموح منتسبيه

أعينها الدراسات التي أكدت تسرب 12 ألف موظف من القطاع الخاص إلى القطاع العام في الفترة الزمنية ما بين 2005 إلى 2011 مع فرصة تزايد هذا العدد وهي خير برهان على عزوف العاملين عن القطاع الخاص وتوجههم للعام وهو ما ينافي سياسة الدولة التي تتبنى دائما تشجيع ودعم العمل في القطاع الخاص واعتبره شريكا أساسيا وله دوره الواضح في تقليل الأعباء على ميزانية الدولة والحد من ظاهرة البطالة واستيعاب الطاقات البشرية من المواطنين الكويتيين.

وأبدى البدر استغرابه من استمرار عدم المساواة بين القطاعين وأشار إلى أن هذا التسرب بدوره سوف يزيد من العبء المالي على الدولة وبالتالي يحمل باب الرواتب في الميزانية ضغوطا مالية كبيرة.. فالعامل الكويتي في القطاع الخاص يكف الدولة سنويا 5000 دينار في حين في القطاع العام يكلف الدولة 30000 دينار.

واختتم البدر: أننا مازلنا نثق ثقة عمياء في ديوان الخدمة المدنية ونرجو منهم الأخذ بعين الاعتبار الدراسات التي تقدم من قبل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة للدولة فهي الجهة المختصة في هذا المجال والذي من خلال اقتراحاتهم يمكن أن توفر أمورا طائلة على دولتنا الحبيبة الكويت.

الفارسي: إضراب «الإعلام» الأسبوع الجاري

طالب رئيس نقابة العاملين في وزارة الإعلام ياسين الفارسي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس مجلس الخدمة المدنية مصطفى الشمالي بتقديم استقالته بعد فشله في التعامل مع ملف الزيادات والمطالب العمالية العادلة، مؤكدا أن الوزير الشمالي يتحمل مسؤولية ما أكت إليه الأوضاع الراهنة من إضرابات الإجماعية واعتصامات عمالية بسبب الظلم والتمييز الذي وقع عليهم بسبب مزاجية التعامل مع هذا الملف الذي يهم ويس جميع الكويتيين.

وأكد الفارسي، في تصريح صحافي، أن انظار الحركات النقابية توجه إلى اجتماع مجلس الوزراء وما سيسفر عنه من قرارات تصحح ما عاين عنه مجلس الخدمة المدنية الذي يحاول تضليل الرأي العام في الزيادات التي أعلنها الأسبوع الماضي، لافتا إلى أن نقابة الإعلام ستعلن عن إضراب للعاملين في جميع قطاعات الوزارة إذا لم تبادر الحكومة بتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين حسبما نص الدستور والقانون في اجتماعها المزمع عقده يوم غد.



ياسين الفارسي

20 مخالفة لارتفاع الأسعار والغش التجاري في بلد المنشأ الخالدي: «التجارة» راقبت أسواق الخضار والفواكه والأسواق تحسبا لارتفاع الأسعار

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزیز الخالدي في تصريح له «الأنباء» أن فريق الرقابة التجارية قد تحرك منذ فجر أمس الجمعة إلى أسواق الخضار والفواكه والأسماك لمتابعة اوضاع تلك الاسواق ومراقبة عمليات البيع الشراء معنبا لاستغلال اوضاع وزيادة الاسعار او غش المستهلكين في مثل هذه الظروف.

وأضاف الخالدي أن ذلك يأتي تنفيذا لتعليمات وزير التجارة والصناعة انس الصالح ومتابعته الحثيثة للاوضاع الحالية للسوق المحلية في ظل اضراب موظفي الإدارة العامة للجمارك عن العمل.

نتج فعلي

وأوضح ان فريق الرقابة التجارية لاحظ وجود شح فعلي بالنسبة للخضار والفواكه المستوردة على ما لا يتوافق في الاسواق المحلية سوى بعض المنتجات المحلية التي تكاد لا تكفي احتياجات المواطنين والمقيمين، ومن هنا بدأ دور وزارة التجارة والصناعة بحث التجار على تقنين عمليات البيع للشركات والمطاعم على ان يتم توفير

ولفت الخالدي الى ان ما يحدث في السوق حاليا لا يعدو كونه امرا طارئا فحسب، الا انه أكد على ان رجال الرقابة التجارية سيواصلون عمل النهار لليل في ظل متابعة حثيثة من قبل وزير التجارة، وذلك لحين استناب الاوضاع وعودة الامور الى طبيعتها السابقة.

● عاطف رمضان